

INF



INFCIRC/348
January 1988
GENERAL Distr.
Original: ENGLISH
and RUSSIAN

الوكالة الدولية للطاقة الذرية نشرة اعلامية

نص البيان المشترك للقمة الامريكية السوفياتية

بناء على طلب الممثل المقيم للولايات المتحدة والممثل المقيم للاتحاد السوفياتي يجري تميم النص المرفق الذي صدر في ١٠ كانون الاول/ديسمبر في نهاية الاجتماع الذي عقد مؤخرا بين رئيس الولايات المتحدة والأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي.

نم البيان المشترك الصادر عن القمة
الامريكية السوفياتية

اجتمع رونالد و. ريفان رئيس الولايات المتحدة الامريكية وميخائيل م. غورباتشوف الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، في واشنطن ، العاصمة ، في الفترة من ٧ الى ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ .

وحضر الاجتماع من جانب الولايات المتحدة جورج بوش نائب الرئيس ، وجورج ب. شولتز وزير الخارجية ، وفرانك م. كارلوتشي ، وزير الدفاع ، وهارولد ه. بيكر الابن كبير موظفي البيت الابيض ، والفريق كولين ل. باول ، مساعد الرئيس ، والسفير ماكس م. كامبلمان ، مستشار وزارة الخارجية ، وبول ه. نيتزه ، السفير المتجول والمستشار الخاص للرئيس ووزير الخارجية لشؤون تحديد الاسلحة ، والسفير ادوارد ت. راوني المستشار الخاص للرئيس ووزير الخارجية لشؤون تحديد الاسلحة ، والفريق اول بحري وليم ج. كراو الابن رئيس هيئة الاركان المشتركة ، وجاك د. ماتلوك سفير الولايات المتحدة لدى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وروزان ل. ريديجواي مساعدة وزير الخارجية للشؤون الاوروبية والكندية .

وحضر من الجانب السوفياتي إدوارد أ. شيفاردنادزه عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ووزير خارجية الاتحاد السوفياتي ، والكسندر ن. ياكوفليف عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي وأمين اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ، واناتولي د. دوبرنين أمين اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ، وفلاديمير م. كامنتسيف نائب رئيس مجلس الوزراء في الاتحاد السوفياتي ، ومارشال الاتحاد السوفياتي سيرغي د. أخروميف رئيس هيئة الاركان العامة للقوات المسلحة والنائب الاول لوزير الدفاع في الاتحاد السوفياتي ، واناتولي م. تشرنياف مساعد الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ، وفاليري إ. بولدين مدير الادارة العامة للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ، والكسندر أ. بيسميرتنيخ نائب وزير خارجية الاتحاد السوفياتي ، ويوري د. دوبرينين سفير اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الولايات المتحدة الامريكية ، وفيكتور ب. كاربوك عضو الفريق الرئاسي لوزارة الخارجية في الاتحاد السوفياتي ، والسفير المتجول الكسي أ. أوبوخوف .

وخلال الزيارة الرسمية ، التي أُلِّفَ عليها في أثناء الاجتماع الذي عقده الزعيمان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ في جنيف ، عقد الرئيس والأمين العام مناقشات شاملة وتفصيلية بشأن كامل مجموعة القضايا المطروحة بين البلدين ، بما فيها تخفيف الأسلحة ، وحقوق الإنسان والقضايا الإنسانية ، وتسوية المنازعات الإقليمية ، والعلاقات الشائنة . وكانت المحادثات صريحة وبنّاءة ، حيث أظهرت اختلاف وجهات النظر المستمر بين البلدين ، كما أظهرت تفاههما على أن ذلك الاختلاف لا يمثل عقبة كاداء في سهيل إحراز تقدم في المجالات التي تحظى بالاهتمام المشترك .

وأكد الزعيمان من جديد التزامهما القوي بإقامة حوار فعّال يشمل كامل نطاق العلاقات الشائنة.

واستعرض الزعيمان التقدم المحرز حتى ذلك الوقت في تنفيذ جدول الأعمال الشامل الذي أُلِّفَ عليه في جنيف وطُور في ريكيافيك . وأعربا عن ارتياحهما الشديد لإبرام اتفاقات هامة خلال العامين الماضيين في بعض المجالات التي يشملها جدول الأعمال المذكور .

وأكد الرئيس والأمين العام على الأهمية الأساسية لاجتماعاتهما المعقودة في جنيف وريكيافيك ، التي أرست الأساس لاتخاذ خطوات ملموسة في عملية تستهدف تحسين الاستقرار الاستراتيجي والتقليل من مخاطر نشوب نزاعات . وأكدوا أنهما سيمضيان على هدى اقتناعهما الشديد بأن الحرب النووية لا يمكن الانتصار فيها ، وبأنه ينبغي عدم خوضها على الإطلاق . كما أعلنوا عزمهما على الحيلولة دون نشوب أي حرب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، نووية كانت أم تقليدية ، وأنهما لن يسمحيا إلى تحقيق التفوق العسكري .

وسلم الزعيمان بالمسؤولية الجسيمة الواقعة على عاتق الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي إزاء السعي نحو تهئية سبل واقعية لمنع المواجهة والتشجيع على جعل العلاقات بين البلدين أكثر اطرادا واستقرارا . وتحقيقا لهذه الغاية ، اتفقا على تكثيف الحوار وتشجيع الاتجاهات الناشئة التي تنحو نحو التعاون البناء في جميع مجالات علاقاتهما . وأعربا عن اقتناعهما بأنهما بذلك يسهمان ، مع الأمم الأخرى ، في بناء عالم أكثر أمنا ، في حين أصبحت البشرية على مشارف حقبة الالذ عام الثالثة .

أولا - تحديد الأسلحة

معاهدة القوات النووية المتوسطة

وقّع الزعيمان المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفها المتوسطة المدى والقصيرة المدى . وهذه المعاهدة ذات صفة تاريخية مواء فيما يتعلق بهدفها - وهو الإزالة التامة لمنذ كامل من الأسلحة النووية لدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي - أو فيما يتعلق بطابعها المبتكر ونطاق أحكامها المتعلقة بالتحقق . وهذا الانجاز المشترك يشكل مساهمة حيوية في ترسيخ الاستقرار .

المحادثات النووية والفضائية

ناقش الرئيس والأمين العام موضوع المفاوضات المتعلقة بإجراء تخفيضات في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية . وقد أحاطا علما بما أحرز من تقدم ذي شأن نحو إبرام معاهدة تزع موضع التنفيذ مبدأ إجراء تخفيضات بنسبة ٥٠ في المائة . واتفقا على إعطاء تعليمات لمفاوضيهما في جنيف للعمل على إنجاز 'المعاهدة المتعلقة بتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها' وجميع الوثائق المكملة لها ، في أسرع وقت ممكن ، واستصواب إتمام ذلك في موعد يسمح بتوقيع هذه المعاهدة خلال الاجتماع المقبل لرؤساء الدولتين في النمط الأول من عام ١٩٨٨ . وقد اتفق الزعيمان على إعطاء تعليمات لمفاوضيهما كي يعجلوا بحل القضايا في إطار نص مشروع المعاهدة المشترك ، بما في ذلك التذكير في الاتفاق بشأن الأحكام المتعلقة بالتحقق الفعال ، مما يرجع إلى إدراك الزعيمين أن مواطن الاتفاق والاختلاف واردة بالتفصيل في ذلك النص .

ويجب على المفاوضين ، عند قيامهم بهذا ، أن يستندوا إلى الاتفاقات المتعلقة بالتخفيضات البالغة نسبتها ٥٠ في المائة التي تم التوصل إليها في ريكيافيك ، بصيغتها المطورة في وقت لاحق والواردة حاليا في الأجزاء المتفق عليها من نص المشروع المشترك لمعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية ، الذي يجري وضعه في جنيف ، بما في ذلك الاتفاق على حدود عليا لا تتجاوز ٦٠٠ ١ منظومة لإيصال الأسلحة الهجومية الاستراتيجية و ٦٠٠٠ رأس حربي و ١٥٤٠ رأس حربي مركبة على ١٥٤ قذيفة ثقيلة ، والقاعدة الحسابية المتفق عليها المتعلقة بقاذفات القنابل الثقيلة وتسليحها النووي ، والاتفاق على أن تلك التخفيضات ستؤدي إلى تخفيض إجمالي الحمولة الانطلاقية لما يملكه الاتحاد السوفياتي من قذائف تسليحية عابرة للقارات وقذائف تسليحية مطلق من الغواصات إلى مستوى يقارب ٥٠ في المائة من المستوى الحالي ، وأن أيًا من الجانبين لن يتجاوز هذا الحد ، وسوف يسجل مثل هذا الاتفاق بطريقة ترضي الطرفين .

وعليهم أن يركزوا على القضايا التالية ، على سبيل الأولوية :

(أ) الخطوات الإضافية اللازمة التي تجعل التخفيضات معززة للاستمرار الاستراتيجي . وهذا يتضمن وضع حد أعلى يبلغ ٩٠٠ ٤ بالنسبة للمعد الكلي للرؤوس الحربية بالقذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية المطلقة مسن الفوامات في نطاق المعد الاجمالي البالغ ١٦٠٠٠

(ب) قواعد الحساب التي تنظم عدد القذائف الانسيابية الطويلة المدى المسلحة نووياً والمطلقة جوا التي ستخصص لكل نوع من القاذفات الثقيلة . وينبغي للوفدين أن يحددا قواعد معينة في هذا المجال

(ج) قواعد الحساب المتعلقة بالقذائف التسيارية الموجودة . وعلى الجانبين أن يعمل على أساس أن الانواع الموجودة من القذائف التسيارية موزعة بالاعداد التالية من الرؤوس الحربية . في الولايات المتحدة : PEACEKEEPER [MX] : ١٠ ، MINUTEMAN III : ٣ ، MINUTEMAN II : ١ ، TRIDENT I : ٨ ، TRIDENT II : ٨ ، POSEIDON : ١٠ . وفي الاتحاد السوفياتي : SS-17 : ٤ ، SS-19 : ٦ ، SS-18 : ١٠ ، SS-24 : ١٠ ، SS-25 : ١ ، SS-11 : ١ ، SS-13 : ١ ، SS-N-6 : ١ ، SS-N-8 : ١ ، SS-N-17 : ١ ، SS-N-18 : ٧ ، SS-N-20 : ١٠ ، SS-N-23 : ٤ . وسوف تستحدث اجراءات تتيح التحقق من عدد الرؤوس الحربية المركبة على القذائف التسيارية الموزعة من كل نوع بالتحديد . وفي حالة قيام أي من الجانبين بتغيير العدد المعلن من الرؤوس الحربية بالنسبة لنوع ما من القذائف التسيارية الموزعة ، يتعين على الجانبين أن يبلغ كل منهما الآخر مقدما . وسوف يهرم كذلك اتفاق بشأن كيفية الإبلاغ عن الرؤوس الحربية التي متركب على الانواع المقبلة من القذائف التسيارية التي تغطيها المعاهدة المتعلقة بتخفيض الاسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها

(د) يتوصل الطرفان الى حل يقبله كل منهما لمعالجة الحد من وزع القذائف التسيارية المسلحة نووياً الطويلة المدى المطلقة من البحر . ولن تشمل عمليات الحد هذه حساب القذائف الانسيابية المسلحة نووياً الطويلة المدى المطلقة من البحر ، في حدود الـ ٦٠٠٠ رأس حربي و الـ ١٦٠٠ منظومة من منظومات الايصال الهجومية الاستراتيجية . وتعهد الطرفان بوضع حد أعلى لعدد القذائف التي من هذا القبيل ، وبالسعي الى تحديد طرق مقبولة لدى كل منهما وفعالة للتحقق من عمليات الحد هذه ، يمكن أن تشمل استخدام الوسائل التقنية الوطنية ، والتدابير التعاونية ، والتفتيش الموضوعي

(هـ) واستنادا الى احكام معاهدة ازالة القذائف المتوسطة المدى والقصيرة المدى لدى البلدين ، فإن التدابير التي يمكن بغضلها التحقق من مراعاة احكام معاهدة تخفيض الاسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها تشمل على الاقل ، ما يلي :

'١١' تبادل المعلومات ، بما في ذلك اصدار كل من الطرفين لإعلانات يوضح فيها عدد وموقع منظومات الاسلحة التي تم الحد منها بموجب المعاهدة والمرافق التي توجد فيها مثل هذه المنظومات ، وإشعارات ملائمة . وهذه المرافق متشمل المواقع والمنشآت المخصصة لإنتاج المنظومات التي تشملها هذه المعاهدة ولتجميعها النهائي وتخزينها واختبارها ووزعها . وسيتبادل الطرفان مثل هذه الاعلانات قبل توقيع المعاهدة وسيكملانها دوريا بعد بدء نفاذ المعاهدة ؛

'١٢' تفتيشا أساسيا للتأكد من دقة هذه الاعلانات ، وذلك بعد بدء نفاذ المعاهدة مباشرة ؛

'١٣' مراقبة إزالة المنظومات الاستراتيجية المراقبة الموضعية اللازمة لتحقيق الحدود المتفق عليها ؛

'١٤' رمدا موضعيا مستمرا لمحيط ومداخل مرافق الانتاج الحرج ومرافق الدعم ، للتأكد مما ينتج في هذه المرافق ؛

'١٥' تفتيشا موضعيا ، دون إعطاء مهلة كافية للاستعداد ، لما يلي :

(أ) المواقع المعلنه في أثناء عملية تخفيض الاسلحة الى الحد المتفق عليه ؛

(ب) المواقع التي ستظل فيها المنظومات التي تشملها هذه المعاهدة بعد تحقيق الحد المتفق عليه ؛

(ج) المواقع التي كانت توضع فيها مثل هذه المنظومات (مرافق معلنه سابقا) .

'٦' الحق في القيام ، وفقا للإجراءات المتفق عليها ، بعمليات تفتيش ، تتم دون اعطاء مهلة كافية للاستعداد ، للمواقع التي يرى أي من الطرفين أنه من المحتمل أن يجري فيها مرا وزع أسلحة هجومية استراتيجية أو انتاجها أو تخزينها أو إصلاحها .

'٧' احكاما تحظر اللجوء الى الإخفاء أو غير ذلك من الأنشطة التي تمسك التحقق بالوسائل التقنية الوطنية . وتشمل الاحكام التي من هذا النوع حظرا على ترميز قياس البعد وستنص على توفير التسهيلات اللازمة للحصول على جميع المعلومات المتعلقة بقياس البعد التي تُذاع في اثناء تحليل القذيفة .

'٨' تدابير تهدف الى تعزيز مراقبة الوسائل التقنية الوطنية للأنشطة المتعلقة بتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها . وتشمل هذه التدابير اجراء عروض علنية للأصناف المحدد منها بموجب المعاهدة في قواعد القذائف وقواعد قاذفات القنابل وفي موانئ الفواصات ، وذلك في المكان والوقت اللذين يختارهما الطرف القائم بالتفتيش .

كما أصدر زعيمها البلدين، وفي حسابهما إعداد معاهدة الأسلحة الهجومية الاستراتيجية ، تعليمات لوفديهما في جنيف لوضع اتفاق من شأنه أن يلزم الطرفين بمراعاة احكام معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للسيارات بصيغتها الموقع عليها في عام ١٩٧٢ ، في حين يقومان بها بيقضيه الامر من أنشطة البحث والتطوير والاختبار المسموح القيام بها بموجب معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، وبعدم الانحاب من تلك المعاهدة طوال مدة معينة . وستبدأ مناقشات مكشوفة بشأن الاستقرار الاستراتيجي قبل ثلاث سنوات على الأقل من انتهاء المدة المعينة . وبعد ذلك ، سيكون كل من الطرفين ، في حالة عدم اتفاقهما بخلاف ذلك ، حرا في تقرير ما يفعله . ويجب أن يكون لمثل هذا الاتفاق المركز القانوني نفسه الذي تتمتع به معاهدة الأسلحة الهجومية الاستراتيجية ، ومعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، وغيرهما من الاتفاقات المماثلة الملزمة قانونا . وسيسجل هذا الاتفاق بصورة مرضية للطرفين كليهما . وبالتالي ، سيأمران وفديهما بمعالجة هذه المسائل باعتبارها مسائل ذات أولوية .

وسيناقش الطرفان طرق ضمان امكانية التنبؤ بتطور العلاقة الاستراتيجية الامريكية - السوفياتية في ظل ظروف تتسم بالاستقرار الاستراتيجي ، وذلك للتقليل من مخاطر نشوب حرب نووية .

قضايا أخرى تتعلق بتحديد الأسلحة

استمرخ الرئيس والامين العام مجموعة كبيرة من القضايا الاخرى المتعلقة بالحد من الأسلحة وتخفيضها واكد الجانبان على اهمية المفاوضات المشمرة بشأن الامور المتعلقة بالامن والتقدم في المجالين الرئيسيين المتمثلين في الحد من الأسلحة وتخفيضها من خلال اتفاقات منمطة قابلة للتحقق تعزز الامن والاستقرار .

التجارب النووية

رحب الزعيمان ببدء المفاوضات الشاملة والتدرجية ، في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، وفقا للبيان المشترك الذي اعتمده وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية ووزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في واشنطن في ١٧ ايلول/سبتمبر ١٩٨٧ :

لقد اتفق الجانبان ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، على البدء قبل ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ في مفاوضات شاملة وتدرجية ، متجري في محفل واحد . وفي هذه المفاوضات ، سيتفق الجانبان كخطوة أولى على تدابير فعالة للتحقق ، تجعل من الممكن التمديق على معاهدة عام ١٩٧٤ المبرمة بين الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية للحد من التجارب الجوية للأسلحة النووية ومعاهدة عام ١٩٧٦ للتفجيرات النووية السلمية ، والتقدم نحو التفاوض بشأن مزيد من التحديدات الوسيطة للتجارب النووية تؤدي الى الهدف النهائي المتمثل في الوقف التام للتجارب النووية كجزء من عملية فعالة لنزع السلاح . ومن شأن هذه العملية ، ضمن جملة أشياء أخرى ، أن تستهدد ، كأولوية عليا ، تخفيض الأسلحة النووية ، ثم ازالها في نهاية الامر . ولغرض وضع تدابير تحقق محسنة من أجل معاهدتي ١٩٧٤ و ١٩٧٦ المبرمتين بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، يينوي الجانبان تصميم تجارب تحقق مشتركة واجراءها في مواقع التجارب لدى كل منهما . وسوف تستخدم تدابير التحقق هذه الى المدى الملائم ، في الاتفاقات الاخرى المتعلقة بالحد من التجارب النووية ، التي قد يتم التوصل اليها فيما بعد .

كما رحب الزعيمان بالاتفاق الفوري الذي توصل اليه الطرفان لتبادل زيارات الخبراء الى مواقع التجارب النووية لدى كل منهما ، في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، وتعميم تجربة تحقق مشتركة ثم اجرائها في موقع التجارب لدى كل منهما. وترد الملاحظات المقررة لاجل التجربة في البيان الذي أصدره وزيراً خارجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ . ولاحظ الزعيمان ما لهذه الاتفاقات من قيمة فيما يتعلق باستحداث تدابير الفعل للتحقق من الامتثال لاحكام معاهدة عام ١٩٧٤ للحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية ومعاهدة عام ١٩٧٦ للتفجيرات النووية السلمية .

عدم الانتشار النووي

أكد الرئيس والأمين العام ، من جديد ، على استمرار التزام الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بعدم انتشار الأسلحة النووية ، ولا سيما التزامهما بتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وأعرب الزعيمان عن ارتياحهما لما تم منذ اجتماعهما الأخير من انضمام أطراف إضافيين الى المعاهدة ، وأكدوا على نهجتهما لهذا جهود إضافية ، مع الدول الأخرى ، لتحقيق الانضمام العالمي الى المعاهدة .

وأعرب الرئيس والأمين العام عن تأييدهما للتعاون الدولي في مجال السلامة النووية وللجهود الرامية الى استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، في إطار ما لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الضمانات المقواة والضوابط الملائمة لتدمير المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية . واتفق الزعيمان على أن المشاورات الثنائية بشأن عدم الانتشار كانت بناءة ومفيدة وأنه ينبغي مواصلة هذا .

مراكز تقليل المخاطر النووية

رحب الزعيمان بالتوقيع ، في واشنطن في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، على اتفاق لإنشاء مركزين في عاصمتيهما لتقليل المخاطر النووية . وسيُنفذ الاتفاق على الفور .

الأسلحة الكيميائية

أكد الزعيمان التزامهما بإجراء مفاوضات من أجل التوصل الى اتفاقية دولية قابلة للتحقق وشاملة وفعالة لمنع الأسلحة الكيميائية وتدميرها . ورحبا بالتقدم المحرز حتى اليوم وأكدوا من جديد على ضرورة تكثيف المفاوضات من أجل إبرام اتفاقية عالمية حقا وقابلة للتحقق تشمل جميع الدول التي تتوفر لها القدرات في مجال الأسلحة الكيميائية . وتحبذ الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي المزيد من الصراحة وتكثيف بناء الثقة فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف ، على حد

سواء . واتفقا على مواصلة المناقشات الدورية التي يجريها الخبراء بشأن المشكلة المتنامية المتمثلة في انتشار الأسلحة الكيميائية واستخدامها .

القوات التقليدية

ناقش الرئيس والأمين العام أهمية مهمة تخفيض مستوى المواجهة العسكرية في أوروبا في مجال القوات المسلحة والأسلحة التقليدية . وأعرب الزعيمان عن تأييدهما للاستكمال المبكر للعمل الجاري في فيينا بشأن ولاية التفاوض فيما يتعلق بهذه المسألة ، حتى يمكن البدء في المفاوضات الفنية في أبكر وقت بغية صياغة تدابير ملموسة . كما لاحظا أن تنفيذ أحكام مؤتمر ستكهولم المعني بتدابير بناء الثقة والأمن وبنزع السلاح في أوروبا يعد عاملا هاما لتعزيز التفاهم المتبادل وتعزيز الاستقرار كما أعربا عن تأييدهما لاستمرار هذه العملية وترسيخها . واتفق الرئيس والأمين العام على إعطاء تعليمات لممثليهما المناسبين لكي يكشفوا جهودهم توفا إلى حلول للمسائل المتعلقة .

وناقشا أيضا مفاوضات فيينا (بشأن التخفيضات المتبادلة والمتوازنة في القوات) .

اجتماع متابعة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا

واكدا على تصميمهما ، بالتضامن مع المشتركين الـ ٢٢ الآخرين في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، على انجاح مؤتمر فيينا لمتابعة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، وذلك استنادا إلى التقدم المتوازن في جميع المجالات الرئيسية التي شملتها الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي ووثيقة مدريد الاختتامية .

ثانيا - حقوق الإنسان والاهتمامات الإنسانية

أجرى الزعيمان مناقشة شاملة ومريحة بشأن حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية والمكانة التي تحتلها في الحوار الجاري بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

ثالثا - القضايا الإقليمية

أجرى الرئيس والأمين العام مناقشة واسعة النطاق ومريحة وجدية بشأن المسائل الإقليمية ، بما في ذلك أفغانستان والحرب بين إيران والعراق والشرق الأوسط وكمبوديا

والجنوب الافريقي وأمريكا الوسطى وغيرها من القضايا . وسلمنا بوجود اختلافات خطيرة ، إلا انهما اتفقا على أهمية تبادل الآراء بصورة منتظمة . ولاحظ الزعيمان ما لتحويلة المنازعات الاقليمية من أهمية متزايدة في الحد من التوترات الدولية وتحسين العلاقات بين الشرق والغرب . واتفقا على أنه ينبغي أن يكون الهدف من الحوار بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن هذه المسائل هو مساعدة الأطراف في المنازعات الاقليمية على ايجاد حلول سلمية تميز من استقلالها وحريتها وأمنها . وشدد الزعيمان على أهمية تعزيز قدرة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى على المساهمة في حل المنازعات الاقليمية .

رابعاً - الشؤون الشئائية

استعرض الرئيس والأمين العام بالتفصيل حالة العلاقات الشئائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وسلمنا بفائدة زيادة توسيع وتدعيم الاتصالات والمبادلات الشئائية والتعاون الشئائي .

المفاوضات الشئائية

بعد أن استعرض الزعيمان حالة المفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بشأن عدد من القضايا الشئائية المحددة ، وجها الدعوة إلى ممثليهما لتكثيف الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاقات مقبولة لدى الطرفين بشأن القضايا التجارية البحرية والصيد والابحاث وعمليات الانقاذ البحرية والنظم الملكية للملاحة والحدود البحرية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والتعاون في ميدان النقل والمجالات الأخرى .

وأحاطا علما مع الارتياح بالاتفاق المتعلق بالقيام ، داخل إطار اتفاق النقل الجوي المعقود بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، بتوسيع نطاق الخدمات الجوية المباشرة المقدمة للمسافرين ، بما في ذلك قيام كل من "بان أمريكان ايرويز" و "ايروفلوت" بتشغيل خط نيويورك - موسكو وتجديد اتفاق المحيط العالمي المعقود بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

الاتصالات والمبادلات على مستوى الشعبين

أخذ الزعيمان علما بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق المبادلات العام بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في مجالات التعليم والعلم والثقافة والرياضة

والذي تم توقيعه في اجتماعهما المعقود في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ،
واتفقا على مواصلة هذا الجهود لازالة المقبات التي تحول دون احراز مزيد من التقدم
في هذه المجالات . وأعربا عن ارتياحهما للخطط المتعلقة بالاحتفال بصورة مشتركة في
كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ بالذكرى السنوية الثلاثين لاتفاق المبادلات الاول المعقود
بينهما .

وأكد الزعيمان من جديد ما للاتصالات والمبادلات من أهمية في توسيع نطاق
التفاهم بين شعبيهما . ولاحظ مع ارتياح خاص التقدم المحرز في تنمية الاتصالات على
مستوى الشعبين في إطار المبادرة التي اتخذها في اجتماعهما المعقود في جنيف في
عام ١٩٨٥ - وهي عملية شملت عشرات الآلاف من مواطني الولايات المتحدة والاتحاد
السوفييتي خلال السنتين الماضيتين . وأكد الزعيمان من جديد التزامهما القوي بزيادة
توسيع نطاق هذه الاتصالات ، بما في ذلك الاتصالات بين الشباب .

المبادرة المتعلقة بالتغير المناخي والبيئي العالمي

ووفق الزعيمان ، بالإشارة الى اتفاقهما في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر
١٩٨٥ بشأن التعاون في حفظ البيئة ، على القيام بمبادرة ثنائية لمواصلة الدرامات
المشتركة في ميدان التغير المناخي والبيئي العالمي عن طريق التعاون في المجالات
موضع الاهتمام المتبادل ، مثل حماية طبقة الاوزون الستراتوسفيرية والحفاظ عليها ،
ومن خلال زيادة تبادل البيانات عملا باتفاق الحماية البيئية المعقود بين الولايات
المتحدة والاتحاد السوفييتي والاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية بشأن التعاون في استكشاف الفضاء الخارجي
واستخدامه في الأغراض السلمية . وفي هذا السياق ، ستجرى دراسة مفصلة بشأن المناخ
في المستقبل . وسيواصل الجانبان تعزيز التعاون الدولي والشعبي الواسع النطاق في
مجال التغير المناخي والبيئي العالمي المتزايد الأهمية .

الأنشطة التعاونية

أيد الرئيس والأمين العام زيادة التعاون بين علماء الولايات المتحدة والاتحاد
السوفييتي والبلدان الأخرى في استخدام الاندماج النووي الحراري المفيد في الأغراض
السلمية . وأكدوا اعتزام الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي التعاون مع الاتحاد
الأوروبي للطاقة الذرية واليابان ، تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية في
التصميم النظري الرباعي لمفاعل لتجارب الاندماج .

وأشار الزعيمان مع الارتياح الى التقدم المحرز ، بموجب الاتفاق الشنائي لاستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية ، نحو انشاء فريق عامل دائم في ميدان سلامة المفاعلات النووية ، وأعرها عن استمادتهما للقيام بمزيد من التعاون في هذا المجال .

ووافق الرئيس والأمين العام على تطوير التعاون الشنائي في مكافحة الاتجار الدولي بالمخدرات . ووافقا على اجراء مشاورات أولية مناسبة تحقيقا لهذه الأغراض في أوائل سنة ١٩٨٨ .

ووافقا أيضا ، استنادا الى الاتصالات الاخيرة ، على تطوير تعاون أكثر فعالية في كفالة أمن النقل الجوي والبحري .

وتبادل الزعيمان الآراء بشأن وسائل تشجيع التوسع في الاتصالات والتعاون في مسائل تخص المنطقة القطبية الشمالية . وأعرها عن تأييدهما لتطوير التعاون الشنائي والاقليمي بين بلدان المنطقة القطبية الشمالية فيما يتعلق بهذه المسائل ، بما في ذلك تنسيق البحث العلمي وحماية بيئة المنطقة .

ورحب الزعيمان باختتام المفاوضات الرامية لايجاد شكل مؤسسي للمنظومة العالمية للبحث والانقاذ في الفضاء عن طريق شبكة التوايح الاصطناعية المصممة للبحث والانقاذ (كوسباس/مارسات) التي تشترك في تشغيلها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفرنسا وكندا .

التجارة

أعلن الجانبان تأييدهما القوي للتوسع في العلاقات التجارية والاقتصادية ذات المنفعة المتبادلة . وأصدرا تعليماتهما لوزيري التجارة في بلديهما لعقد اللجنة التجارية المشتركة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من أجل وضع مقترحات محددة لبلوغ ذلك الهدف ، بما في ذلك ما يقع في إطار الاتفاق الطويل الاجل بين الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لتسهيل التعاون الاقتصادي والمناعي والتقني . واتفقا على أنه يمكن للمشاريع المشتركة التي تتوفر لها مقومات الاستمرار تجاريا والتي تتفق مع القوانين والانظمة في كل من البلدين أن تقوم بدور في زيادة تطوير العلاقات التجارية .

البعثات الدبلوماسية

اتفق الجانبان على أهمية توفير مرافق كافية وأمنة لمؤسسات كل منهما الدبلوماسية والقنصلية وأكدا ضرورة معالجة المشاكل المتمثلة بقيام السفارتين والقنصليات العامة بتأدية مهامها على نحو بناء وعلى أساس المعاملة بالمثل .

خامسا - عقد اجتماعات أخرى

وافق الرئيس والأمين العام على أنه ينبغي زيادة توسيع وتكثيف الاتصالات الرسمية على جميع الأصعدة ، بهدف تحقيق نتائج عملية وملموسة في جميع مجالات العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

وجدد الأمين العام غورباتشوف الدعوة التي وجهها خلال اجتماع القمة في جنيف الى الرئيس ريفان لزيارة الاتحاد السوفياتي . وقبل الرئيس الدعوة بسرور . وستتم الزيارة في النصف الاول من سنة ١٩٨٨ .
